المـركـز الإحـصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

تعزيز التحليل الموضوعي لمخرجات التعداد في دول مجلس التعاون لدعم اتخاذ القرار

ورشة العمل الإقليمية للدول العربية حول التحليل الموضوعي لبيانات التعداد لتعزيز الاستخدام

الجلسة 6: تطوير خارطة طريق للتحليل الموضوعي ومنتجات التعداد الأخرى

Arab States Regional Workshop: Census Thematic Analysis for Enhanced Data Utilization

Session 6: Developing a roadmap for thematic analysis and other census products

اليوم الثاني | 20 مايو 2025م | 12:00 – 11:00

المحتويات

- **أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء**
  (ورش العمل المتخصصة)
  (الأدلة الإسترشادية)
  (الجداول المقترحة كمخرجات لتعداد 2020م)
- **استخدام بيانات التعداد كمرتكز للتحليل الموضوعي: لتعزيز ودعم اتخاذ القرار**
- **التوجه المستقبلي نحو استخدام بيانات تعداد 2020م في التحليل الموضوعي**

أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء

يُعد مشروع التعداد السكاني والمساكن أحد الركائز الأساسية في دعم منظومة العمل الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد حظي هذا المشروع بأولوية متقدمة ضمن :

- بناء الأدلة والأطر المرجعية الموحدة لدول المجلس. وتمكين التكامل والتحليل الموضوعي .
- تعزيز التوافق الخليجي في منهجيات التعداد وتسلسل التنفيذ.

2015 — 2020

الخطة الاستراتيجية
للعمل الإحصائي المشترك
2020-2015م

رفع كفاءة الكوادر الوطنية عبر ورش عمل متخصصة في مجال التحليل الديموغرافي، دعماً لتعزيز التحليل الموضوعي لبيانات التعداد

2021 — 2025

الخطة الاستراتيجية
للعمل الإحصائي المشترك
2025-2021م

وفي إطار التحضير للخطة الإستراتيجية القادمة (**2026–2030**)، من المخطط الإبقاء على مشروع التعداد كأحد المجالات ذات الأولوية.

2026 — 2030

الخطة الاستراتيجية
للعمل الإحصائي المشترك
2030-2026م

مع التأكيد على أهمية التحول نحو التعدادات المبنية على السجلات الإدارية، واستخدام التقنيات الحديثة والذكاء الإصطناعي وتطوير التحليل الموضوعي وربطه بالخطط التنموية.

لجنة التعدادات التسجيلية

(9) اجتماعات خلال الفترة (2014-2020م)

(6) اجتماعات خلال الفترة (2021-2025م)

لجنة دائمة من شؤون العمل الإحصائي (عضويتها من مدراء الإدارات المعنية بالتعداد والفحصاءات السكانية)

أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء (ورش العمل المتخصصة)

ما قبل جولة تعداد 2020م

- ورشة عمل إقليمية حول ممارسات الدول في التعداد التسجيلي بمشاركة خبراء دوليين.
- ورشة عمل وطنية حول الشروط المسبقة للتعداد التسجيلي
- ورشة عمل حول تخطيط التعدادات المبنية على السجلات الإدارية في دول مجلس التعاون.
- ورشة عمل إقليمية حول سلة بيانات التعداد التسجيلي الموحد في دول مجلس التعاون
- .ورشة عمل إقليمية حول إدارة الجودة في التعدادات المبنية على السجلات الإدارية
- .ورشة عمل إقليمية حول تدقيق الإحصاءات المستخرجة من السجلات الإدارية.
- ورشة عمل إقليمية حول التحضيرات لتقييم بيانات التعداد.
- مهمات دعم استشارية لدولة قطر وسلطنة عمان ضمن مشروع التعداد التسجيلي.
- ورشة عمل حول ممارسات التعداد التسجيلي.

ما بعد جولة تعداد 2020م

1. الورشة الإقليمية الأولى للتحليل الديموغرافي

الهدف: بناء القدرات الأساسية في التحليل الديموغرافي.

المحاور الرئيسية:

- مصادر البيانات السكانية.
- المفاهيم والمؤشرات الديموغرافية.
- برامج وتطبيقات التحليل الديموغرافي.

3. الورشة الإقليمية الثانية للتحليل الديموغرافي المعمق

الهدف: تعزيز مهارات التحليل المتقدم للقضايا السكانية والاجتماعية.

المحاور الرئيسية:

- التحول العمري وتأثيره، الطفولة، والشباب، تعمّر السكان، الخصوبة والزواج والطلاق، الهجرة والعمالة.، التوجهات المستقبلية.

2. الورشة الإقليمية حول منهجية الأمم المتحدة لتقديرات السكان

الهدف: الإطلاع على المنهجية الدولية وتقييم أثر نتائج التعداد على التقديرات السكانية.

المحاور الرئيسية:

- المنهجية الجديدة لآفاق سكان العالم
- استخدام نتائج التعداد في تحسين التقديرات.
- توحيد الإسناد الزمني ونشر البيانات.

أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء (ورش العمل المتخصصة)

الورشة الإقليمية الأولى (نوفمبر 2022):

جاء تنظيم الورشة الإقليمية الأولى للتحليل الديموغرافي في إطار جهود المركز الإحصائي الخليجي لبناء وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إنتاج وتحليل الإحصاءات السكانية والديموغرافية. وهدفت الورشة إلى تقديم أساسيات التحليل الديموغرافي للمختصين من دول مجلس التعاون، من خلال التركيز على مصادر البيانات السكانية، المفاهيم الدولية الأساسية، طرق القياس والتقدير، إلى جانب التعريف بالأدوات والبرامج الإلكترونية المستخدمة في التحليل. شارك في الورشة مختصون من الأجهزة الإحصائية الوطنية والجهات المصدرية الأخرى، وشكّلت هذه الورشة مدخلًا تأسيسيًا مهمًا لفهم بيانات التعداد وتفسير المتغيرات السكانية الأساسية.

الورشة الإقليمية الثانية (أكتوبر 2024):

استهدفت الورشة الثانية التحليل الديموغرافي المعمق، واعتُبرت امتدادًا للورشة الأولى، مستفيدة من توافر بيانات تعداد 2020 في معظم دول المجلس. ركزت الورشة على تحليل الظواهر السكانية والاجتماعية المتقدمة مثل التحول في التركيب العمري، معايير الطفولة والبروز الشبابي، تعمّر السكان، انخفاض الخصوبة، العائد الديموغرافي، تأثير الهجرة، والتوجهات المستقبلية في الدراسات السكانية. وشارك فيها مختصون من الأجهزة الإحصائية الوطنية، والجهات المصدرية مثل السجلات السكانية، وزارة الصحة، التعليم، والعمل، بالإضافة إلى ممثلين من الأمانة العامة لمجلس التعاون والمراكز الخليجية المتخصصة، ما عزز من تبادل الخبرات وتكامل الأدوار المؤسسية.

- ساهمت الورشتان في تمكين الكوادر الإحصائية من استخدام بيانات التعداد في تفسير الظواهر السكانية والاجتماعية، وتطوير مؤشرات مبنية على الأدلة، ما يدعم إنتاج تحليلات موضوعية ذات قيمة لصناع القرار في دول مجلس التعاون.

أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء (الأدلة الإسترشادية)

ما قبل جولة تعداد 2020م

- توضيح وتفصيل الإصدار الثالث لمبادئ وتوصيات الأمم المتحدة في مجال تعدادات السكان والمساكن لجولة تعداد 2020، تم التركيز خلاله على أهم المستجدات والتغييرات التي طرأت على الإصدار السابق، وتم إعداد ورقة بذلك باللغتين العربية والإنجليزية.
- شرح أهم المواضيع التي أوصت الأمم المتحدة بتضمينها في استمارات التعداد، وبيان المفاهيم الجديدة خاصة ما يتعلق بالقوى العاملة وبيانات المقيمين في الدولة، وقد أعد ورقة بذلك باللغتين العربية والإنجليزية.
- إصدار كتيب الشروط المرجعية لتنفيذ التعداد التسجيلي الموحد باللغتين العربية والانجليزية.
- **وثيقة سلة بيانات التعداد التسجيلي الموحد 2020م.**

تُعد هذه الإصدارات مرجعًا أساسياً لتوحيد المفاهيم والمعايير الإحصائية، مما يُعزز من جودة واتساق البيانات المستخدمة في التحليل الموضوعي لبيانات التعداد، ويدعم إنتاج تقارير تحليلية دقيقة قابلة للمقارنة على المستوى الإقليمي والدولي.

ما بعد جولة تعداد 2020م

إعداد دليل مرجعي شامل لتعدادات السكان والمساكن والمباني، يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات واحتياجات دول مجلس التعاون، ويستند إلى تجربة دول المجلس في تنفيذ تعداد 2020م، وأفضل الممارسات الدولية ذات الصلة. وقد تم تكليف المعنيين في إعداد هذا الدليل.

جاري العمل

كما يجري حاليا تطوير تصور أولي **لمنهجية موحّدة لتنفيذ التعدادات المستقبلية لدورة 2030م**، تم إعداده من قبل فريق العمل الدولي والخليجي، بما يتوافق مع المبادئ والتوصيات الدولية، ويهدف إلى إرساء أرضية مشتركة لتنفيذ التعدادات القادمة في دول المجلس، وقد تم عرض التصور على اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي للنظر فيه واعتماده كمرجعية موحدة.

أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء (الجداول المقترحة كمخرجات لتعداد 2020م)

عمل المركز الإحصائي الخليجي على إعداد مجموعة شاملة من الجداول النموذجية المعيارية (Dummy Table) ، استناداً إلى:

- الموضوعات المعتمدة من اللجنة الدائمة لشؤون العمل الإحصائي في عام 2019
- ومتطلبات التقارير الدولية الصادرة عن شعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة (UNSD).

لتعزيز جودة و اتساق مخرجات التعداد السكاني والمساكن على مستوى دول مجلس التعاون تعتمد هذه الجداول النموذجية في بنائها وتصنيفاتها على :

تعزيز الأساس المرجعي لبناء تحليلات موضوعية دقيقة ومقارنة مبنية على بيانات موثوقة وقابلة للتفسير.

تم تنظيم هذه الجداول في خمس ملفات مترابطة على النحو الآتي:

- مخرجات أولية – لجداول النشر المبكر للموضوعات الأساسية.
- جداول على المستوى الوطني – لمخرجات كل دولة ضمن الموضوعات المتفق عليها.
- جداول تفصيلية جغرافية – حسب المناطق على المستوى الوطني لكل دولة.
- جداول الموضوعات قيد المراجعة – موضوعات لم تُحسم بشكل نهائي في 2019.
- جداول للموضوعات ذات أولوية ثانية – مواضيع توصي بها الأمم المتحدة والمركز، وقد تختلف بين الدول.

كما تم إعداد ملف مستقل للبيانات الوصفية (Metadata) يتضمن المفاهيم والتصنيفات المعتمدة.

أولوية إستراتيجية خليجية – دعم الدول الأعضاء

يُشكّل تباين المنهجيات المعتمدة في تنفيذ التعدادات بين دول مجلس التعاون — سواء من حيث الاعتماد الكامل على السجلات الإدارية، أو أسلوب النزول الميداني، أو المنهجية المختلطة — فرصة تحليلية مهمة لدراسة مدى كفاءة وقدرة تلك المصادر والمنهجيات، بتنوعها، على توفير المتغيرات الإحصائية الأساسية. ويسهم هذا التباين في إثراء النقاش حول العلاقة بين نوع المنهجية المتبعة ومستوى جودة وشمولية التحليل الموضوعي لمخرجات التعداد.

كيف أسهمت جهود المركز الإحصائي الخليجي (من خلال ورش العمل والأدلة الفنية) في دعم التحليل الموضوعي

- **مواءمة المفاهيم وبناء بيئة تحليلية مشتركة**
  من خلال إعداد الأدلة الفنية وتوحيد سلة البيانات الخليجية، وفّر إطارًا مرجعيًا موحدًا يمكّن من إجراء تحليلات موضوعية قابلة للمقارنة.

- **تعزيز القدرات الفنية الوطنية**
  عبر تنظيم ورش عمل متخصصة حول إدارة الجودة، تدقيق البيانات، وتقييمها، مما ساهم في رفع كفاءة الكوادر الإحصائية في التعامل مع بيانات السجلات.

- وجود سلة بيانات إلزامية واختيارية يمثّل أساسًا مهمًا لوضع خطط تحليل موضوعي متجانسة.
- مكن استخدام هذه السلة لتحديد أولويات التحليل (مثلاً: النوع الاجتماعي، بيانات العمل، الإعاقة، الخ) وفقًا للبيانات المتاحة في كل دولة.

استخدام بيانات التعداد كمرتكز للتحليل الموضوعي: لتعزيز ودعم اتخاذ القرار

تمثل مخرجات التعداد وسلة البيانات الخليجية الموحدة لتعداد 2020م إطاراً مرجعيًا متكاملاً ينسجم مع أولويات السياسات والاستراتيجيات الخليجية، وقد تم بناؤها استناداً إلى تحليل دقيق لاحتياجات البيانات على مستوى دول المجلس، ما يرسّخ استخدامها كأداة عملية لدعم أصحاب المصلحة في مختلف القطاعات.

السياسة	أهم المتغيرات والاهداف
السياسة السكانية	متغيرات خاصة بالجنسية، العمر، النوع، الحالة الزواجية، الإعاقة، التركيب الأسري، ومؤشرات سوق العمل.
الاستراتيجية الحضرية الخليجية	حسب المناطق الحضرية والريفية، وأنواع الوحدات السكنية، الكثافة السكانية، الوصول إلى الخدمات، والتقسيمات الجغرافية الدقيقة.
استراتيجية العمل و استراتيجية الخدمة المدنية	تنمية القوى العاملة بدول المجلس ، وتنمية المهارات الخليجية التخصصية وخاصة التلمذه المهنية وتعزيز وتوطين الوظائف.
استراتيجية الإسكان	متغيرات حول نوع السكن، حالة الإشغال، الحيازة، عدد الغرف، مرافق المياه والكهرباء، والتوصيل بتكنولوجيا المعلومات.
السوق الخليجية المشتركة	بيانات دقيقة عن المواطنين الخليجيين حسب بلد الإقامة والعمل والتعليم، بالإضافة إلى خصائص القوة العاملة ونوع القطاع.

+ **أهداف التنمية المستدامة، جداول التعداد من الأمم المتحدة ، استبيان الأمم المتحدة بشأن إحصاءات السفر والهجرة الدولية، مبادئ وتوصيات الأمم المتحدة - التنقيح الثالث، الممارسات الدولية**(Eurostat)

أصحاب المصلحة

- الأمانة العامة
- المجتمع المدني
- الجامعات
- الوزارات والهيئات
- المنظمات الدولية
- القطاع الخاص
- المنظمات الإقليمية
- وسائل الإعلام

ويُتيح هذا التوافق إنتاج تحليلات موضوعية دقيقة تستند إلى متغيرات واضحة وقابلة للتفسير والاستدلال، مما يُمكّن الجهات ذات العلاقة من الاستفادة المثلى من بيانات التعداد في دعم قراراتها ورسم سياساتها بكفاءة وفعالية.

استخدام بيانات التعداد كمرتكز للتحليل الموضوعي: لتعزيز ودعم اتخاذ القرار

يتناول التقرير موضوع توطين الوظائف في دول مجلس التعاون من زوايا متعددة تشمل السياسات والاستراتيجيات الخليجية، الجهود الوطنية، قراءة إحصائية لسوق العمل الخليجي، كما يستعرض الطموحات المستقبلية في تعزيز التوطين.

- أهمية بيانات التعداد كأساس لبناء مؤشرات التوطين: يوفر التعداد تفاصيل دقيقة عن التركيبة السكانية، التوزيع حسب الحالة العملية، النشاط الاقتصادي، المهن، المستوى التعليمي، النوع، الجنسية، القطاع، ما يشكّل قاعدة مرجعية متكاملة لفهم سوق العمل وتحديد الفجوات ومجالات التوطين الممكنة.
- يُستخدم التعداد في حساب مؤشرات التوطين التفصيلية حسب الجنس والقطاع والمستوى التعليمي والمهنة والموقع الجغرافي.
- دعم الاستراتيجيات الخليجية: يتقاطع التعداد مع الاستراتيجيات الخليجية المعتمدة مثل الاستراتيجية السكانية واستراتيجية العمل الخليجي المشترك، إذ يعدّ التعداد المصدر الأساسي لقياس نسب مشاركة العمالة الوطنية وتتبع التقدم نحو أهداف التوطين.
- يمكّن التعداد من إعداد نماذج إسقاطات القوى العاملة مستقبلًا، وتقدير تأثير السياسات التعليمية والمهنية على التوظيف الوطني، وبالتالي دعم صناع القرار في تطوير برامج موجهة وفعالة للتوطين.

استخدام بيانات التعداد كمرتكز للتحليل الموضوعي: لتعزيز ودعم اتخاذ القرار

يتناول التقرير التحليلي و اقع الزواج والطلاق في دول المجلس خلال الفترة 2010–2022، ويركز على قراءة إحصائية معمقة للتغيرات التي شهدتها المجتمعات الخليجية بنهج تحليلي شامل، يربط على أنماط الزواج والطلاق حسب الفئات العمرية، ومستوى التعليم، والجنسية، ومدة الحياة الزوجية.

اعتمد التقرير في أحد محاوره بشكل رئيس على بيانات تعدادي 2010 و2020 المنفذة في دول مجلس التعاون، بوصفها **مرجعية شاملة ودقيقة لتوصيف الحالة الزواجية للسكان**. وقد تم توظيف هذه البيانات كأساس علمي لتحليل التغيرات في أنماط الزواج والطلاق،، بما **يعكس التحولات الاجتماعية التي شهدها المجتمع الخليجي** خلال الفترة المرجعية بين جولتي التعداد.

وقد أسهم دمج بيانات التعداد مع الإحصاءات الإدارية الخاصة بعقود الزواج والطلاق في تقديم قراءة تحليلية متعمقة، تدعم فهم السياق الاجتماعي المتغير، وتعززمن كفاءة التقييم الموضوعي للسياسات الأسرية والاجتماعية في دول مجلس التعاون."

- تم تحليل الحالة الزواجية باعتبارها أحد المؤشرات الاجتماعية المستخرجة من بيانات التعداد، والتي تعكس أوضاع الأسرة .
- ساهمت البيانات في فهم اتجاهات الزواج، وفهم تزايد معدلات الطلاق في بعض الدول، ما يدعم تطوير سياسات أسرية وقائية.

استخدام بيانات التعداد كمرتكز للتحليل الموضوعي: لتعزيز ودعم اتخاذ القرار

يتناول التقرير الإحصائي السنوي للسكان في دول مجلس التعاون أبرز المؤشرات الديموغرافية لعام 2023، ويقدم تصورًا شاملًا حول تركيبة السكان من حيث الحجم، والنوع، والجنسية، والفئات العمرية. وقد تم تصميم التقرير بأسلوب بصري سهل الاستعراض، لعرض البيانات على هيئة رسوم بيانية وإنفوجرافيك تغطي دول المجلس مجتمعة، مع إبراز الفروقات والتغيرات بين الدول. يستند التقرير إلى أحدث البيانات المتاحة من الأجهزة الإحصائية الوطنية، وإلى تقديرات الأمم المتحدة في بعض الحالات، ويهدف إلى دعم متخذي القرار، والباحثين، والمهتمين بالشأن السكاني في فهم واقع السكان وتحولاته.

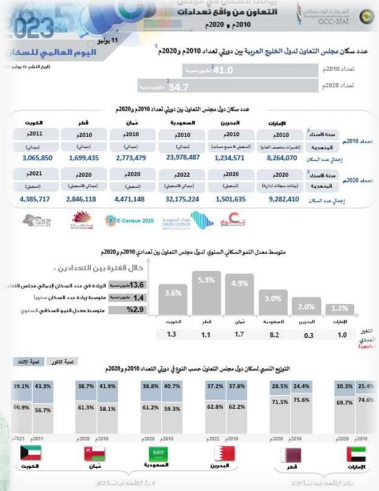

يستعرض التقرير التحولات السكانية ، خاصة التغير في **حجم السكان ونسبة غير المواطنين**. يوفر مؤشرات هيكلية حيوية مثل **معدلات النمو السكاني، الكثافة السكانية**، نسبة السكان حسب النوع والجنسية، والفئات العمرية المنتجة والمعالة.

يساعد في **تتبع الاتجاهات طويلة المدى مثل تغير نسبة الذكور إلى الإناث**، وتغير بنية الأعمار، وتأثير الهجرة الوافدة على سوق العمل.

يدعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال **ربط التركيبة السكانية باحتياجات التنمية**، والتخطيط للخدمات الصحية والتعليمية والبنى التحتية.

التوجه المستقبلي نحو استخدام بيانات تعداد 2020م في التحليل الموضوعي

على مستوى المجلس

- الاعتماد على بيانات تعداد 2020م كمرجعية موحدة لتحليل الخصائص السكانية والاجتماعية في دول مجلس التعاون.
- الاستفادة من تجربة التقرير الإقليمي السابق (تعداد 2010م) كنموذج لبناء تقارير مقارنة بين الدول الخليجية.

على مستوى الدول

- التركيز على تحليل محاور رئيسية مثل:التركيب العمري والنوعي.الحالة الزواجية والتحصيل العلمي. كما أنه من الأهمية معرفة التباين بين المواطنين وغير المواطنين.الاتجاهات الديموغرافية (كالشيخوخة والعائد الديموغرافي).
- تعزيز استخدام سلاسل زمنية لمقارنة التغيرات بين تعداد 2010 وتعداد 2020.دعم صُنّاع القرار عبر تقارير موضوعية تستند إلى بيانات دقيقة ومفصلة حسب الجنس، الجنسية، والفئات العمرية.
- التوسع المستقبلي في إعداد تقارير نوعية تغطي: سوق العمل والتوطين.التعليم والمهارات. الأسرة والتحولات الاجتماعية.الفئات السكانية (كبار السن، الشباب، ذوو الإعاقة).

يسهم هذا التوجه في تحويل بيانات التعداد من مجرد أرقام إلى أدوات تحليلية تدعم السياسات العامة، من خلال قراءة معمقة للظواهر السكانية والاجتماعية وفقًا لمتغيرات قابلة للتفسير، مما يُعزز إنتاج تقارير تخصصية قائمة على أدلة رقمية، وذات أثر مباشر على دعم اتخاذ القرار في دول مجلس التعاون.

التوجه المستقبلي نحو استخدام بيانات تعداد 2020م في التحليل الموضوعي

تقرير سوق العمل	تقرير الإسكان
تقرير التعليم	تقرير الشباب
تقرير الأطفال	تقرير الهجرة
تقرير الصحة	تقرير الخصوبة والوفيات
تقرير الإسقاطات السكانية	الإعاقة

تمثل التقارير التحليلية الموضوعية التطبيق المباشر لمنهجية التحليل الموضوعي لبيانات التعداد، حيث:

- تُبنى على بيانات التعداد الشاملة والموثوقة،
- وتتميّز بأنها:تعتمد على بيانات دقيقة وذات جودة عاليةيوتتميز بالشمولية والتغطية الكاملة للسكان والمساكن.
- تُركّز على فئة سكانية محددة أو قضية تنموية ذات أولوية مثل الأطفال، الشباب، التعليم، العمل، النوع الاجتماعي، الإعاقة... وغيرها.
- تقدّم تحليلات متعمقة وتُنتج أدلة قابلة للتفسير
- تُستخدم في رسم السياسات، وتخطيط البرامج، وتوجيه الموارد بكفاءة.
- تقرير تحليلي سنوي (موضوع لكل عام)
- ورقة سياسات لدعم اتخاذ القرار

شجرة الأسرة

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

https://www.gccstat.org

gccstat gcc-stat

+(968) 24 346 499 | 24 346 228